إسهام أحمد بن نصر الداوديّ في خدمة المذهب المالكيّ من خلال شرحه على " صحيح البخاري "

بقلم

د. خريف زتون (*)

ملخص

يدرس هذا المقال جهود العلامة أحمد بن نصر الداودي المسيلي الجزائري ت402ه في خدمة المذهب المالكي من خلال شرحه على صحيح البخاري، والموسوم بـ: "النصيحة في شرح البخاري"، ولئن كان هذا الكتاب مفقودا، فإنّ بقاء نصوصه متناثرة في كتب الشروح الحديثيّة يعطي صورة تكاد تكون متكاملة عن منهجه في الشرح المذكور، الذي راوح فيه الداودي بين المباحثات الحديثية والفقهية، ووفى فيه بأغلب مقاصد الشرح الحديثيّ بالمعنى الاصطلاحيّ؛ وهو ما دلّ على مكانته العلمية المرموقة، ومكنته في شتى علوم الشريعة.

ولأنّ داودينا مالكيّ المذهب، فقد أبان فيما تبقّى من كتابه المفقود عن جهد طيّب في خدمة المذهب المالكي، وهو ما رصده هذا البحث، واختصره في النقاط التالية:

- اعتذاره عن مخالفة الإمام مالك للحديث بعدم اطلاعه عليه.
- اعتذاره عن مخالفة الإمام مالك للحديث بأنّه لم يصحّ عنده.

* أستاذ محاضر –أ– قسم أصول الدين –معهد العلوم الإسلامية– جامعة الوادي.

abouziad.dz@gmail.com

- تنصيصه على دليل الإمام مالك في المسألة، وتوضيحه وجه استدلاله عليها.
- تأييده للإمام مالك في رأيه واستدلاله عليه.

وقد حاول البحث التمثيل لكلّ ذلك، إمعانا في التفسير والتوضيح.

الكلمات المفتاحية:

إسهام؛ أحمد بن نصر الداودي؛ خدمة؛ المذهب المالكي؛ صحيح البخاري.

مقدمة:

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، ثمّ الصّلاة والسّلام الأتمّان الأكملان على من بُعث رحمة للعالمين، ومحجّة للسالكين، وقدوة للعاملين، وحجّة على الخلق أجمعين، سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإنَّ من علماء الجزائر البارزين، الذين كان لهم عظيم الأثر في نشر العلوم الإسلامية في هذه الربوع الطيبة، إمامنا: أحمد بن نصر الداودي المسيليّ، الذي كان علّامة عصره، جمع فنونا شتى؛ منها: الفقه، والحديث، والتفسير...

وتبدو مكانته العلمية المرموقة من خلال تآليفه القيّمة، التي جعلته محجّة لطلاب العلم في القرن الرابع الهجريّ، يفدون إليه من كلّ حدب وصوب، لينهلوا من معينه الصافي، ويغترفوا من بحر علمه وفقهه، وخصوصا كتابيه في الشروح الحديثيّة: "النامي في شرح الموطأ"، و"كتاب النصيحة في شرح البخاري"، وهما الكتابان اللذان اشتهرا بهما الداودي لكونها يخدمان أعظم كتابين في الحديث النبويّ: موطأ الإمام مالك بن أنس، وصحيح أبي عبد الله البخاريّ.

ولئن كان هذان الكتابان مفقودين الآن؛ إلّا أنّ القارئ لشروح "صحيح البخاري" كفتح الباري، أو عمدة القاري، أو شرح ابن بطّال... أو غيرها من

الشروح، يلحظ أنّها حفظت لنا كمّا هائلا من النصوص المنقولة عن الإمام الداودي، وهي نصوص تجتمع فيها المباحثات الحديثية بشقيها الإسناديّ والفقهيّ، كما أنّها تحوي في طياتها أغلب مقاصد الشرح الحديثيّ؛ كالحكم على الأحاديث قبولا وردّا، والإبانة عن مواطن الوهم والإعلال، وشرح غريب ألفاظ الحديث، والكلام على تراجم الأبواب، ومدى مطابقتها لما سيق تحتها من أحاديث، ثمّ دفع التعارض عن الروايات المختلفة، والتعرض للاستنباط الفقهيّ من المتون ...وغيرها من المقاصد.

وإمامنا الداوديّ محدّث وفقيه، ويعدّه المترجمون من أعلام المذهب المالكيّ في الغرب الإسلاميّ، ورغم سبقه للتأليف في فقه الحديث، وأوليته في شرحه للموطأ، ولصحيح البخاريّ؛ إلّا أنّ كتب التراجم لم تعطه حقّة من البيان والتعريف، والمتأمّل لنصوصه في شرح "صحيح البخاريّ"، وتنوّعها، وقيمتها العلمية يجد نفسه مدفوعا إلى التساؤل حول:

- هويته، ونشأته وروافده العلميّة، وأبرز تلاميذه، وأشهر مؤلفاته، وقيمتها العلميّة.

- مدى إسهامه في خدمة مذهبه المالكيّ من خلال شرحه المذكور، وأهمّ مظاهرها إن وجدت.

- وهل كان موضوعيّا في الشرح، وفيّا للقواعد العلمية، أم منقادا لأصول مذهبه المالكيّ يدور في فلكها، ويصدر في آرائه عنها؟

إنّ هذه التساؤلات وغيرها كانت دافعا لي، لإنجاز هذه الورقة البحثية، التي وسمتها بـ: "إسهام العلّامة أحمد بن نصر الداوديّ في خدمة المذهب المالكيّ من خلال شرحه على "صحيح البخاري".

المبحث الأول: ترجمة موجزة لأحمد بن نصر الداودي و كتابه " النصيحة في شرح البخاري "

المطلب الأول- ترجمة مختصرة لأحمد بن نصر الداودي[1]:

وستناولها من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: اسمه ونسبه وأصله.

هو العلّامة المحدّث الفقيه الجزائريّ، أحمد بن نصر الداوديّ المسيليّ الطرابلسيّ التلمسانيّ، من أبرز أعلام المذهب المالكيّ ببلاد المغرب الإسلاميّ، نسبه ابن خيّر الإشبيليّ إلى أهل المسيلة، حيث قال: "أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الفقيه المالكي من أهل المسيلة"[2].

وتردّد القاضي عياض في أصله، ونسبته إلى بسكرة أو المسيلة، لكنّ نصُّه يومئ إلى ترجيح كونه مسيليّا، حيث قال: "أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي من أئمة المالكية بالمغرب، والمتَّسِعِين في العلم، والمجيدين للتأليف، أصله من المسيلة، وقيل من بسكرة"[3].

الفرع الثاني: أبرز شيوخه.

لم يحظ الإمام أحمد بن نصر الداودي بوفرة في الشيوخ والمعلّمين، كما إنّه لم يتتلمذ على أئمة مشهورين؛ وإنّما كان غالب تكوينه العلميّ عصاميّا، حيث كان نبوغه باجتهاده وذكائه ودرسه لوحده، وهذا ما سطرته عنه كتب التراجم، فقد قال محمّد بن محمّد مخلوف: "...لم يتفقَّه في أكثر علمه على إمام مشهور، وإنما وصل بإدراكه وذكائه... "[4]، وقال ابن فرحون: "...وكان درسه وحده، ولم يتفقّه في أكثر علمه على إمام مشهور، وإنما وصل بإدراكه"[5].

وقد ذكر القاضي عياض أنّ أهل القيروان قد انتقصوه بذلك، عندما أنكر عليهم مقامهم مع الشيعة العبيديين، حيث قال: "... وبلغني أنه كان ينكر على معاصريه من علماء القيروان سكناهم في مملكة بني عبيد، وبقاءهم بين أظهرهم، وأنه كتب إليهم مرَّة بذلك. فأجابوه: أسكت لا شيخ لك، -أي: لأنَّ درسه كان وحده، ولم يتفقَّه في

أكثر علمه عند إمام مشهور، وإنما وصل إلى ما وصل بإدراكه، ويشيرون أنه لو كان له شيخ يفقِّهه حقيقة الفقه لعلم أنَّ بقاءهم مع من هناك من عامة المسلمين تثبيت لهم على الإسلام، وبقية صالحة للإيمان، وأنهم لو خرج العلماء عن إفريقية لتشرَّق من بقي فيها من العامَّة الألف والآلاف فرجَّحوا خير الشرَّين..."[6].

ومع كلّ ذلك، فقد ذكرت كتب التراجم للإمام الداوديّ عددا من الشيوخ [7] الذين درس على أيديهم، وإن لم يكونوا كثيرين، ولا مشهورين، ومنهم:

- أبو بكر بن عبد الله بن أبي زيد القيرواني، وأخيه عمر [8].
- أبو سليمان ربيع القطّان بن عطاء الله القرشيّ ت333ه [9].
- أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله الزبيري المعروف بـ (القلانسيّ) ت359ه [10].
- إبراهيم بن خلف الأندلسيّ [11].

الفرع الثالث: أبرز تلاميذه.

لم تشف كتب التراجم غليلنا بمادّة تفصيلية كافية عن حياة إمامنا الداوديّ الشخصية والعلمية، وإنّما ذكرت مجرد نتف عن مراحل حياته، وهي تلتقي على أنّ إمامنا الداوديّ حظي بمكانة علمية مرموقة في عصره بإفريقية -تونس- وبلاد الأندلس، حيث اشتهر بعلمه القائم على الكتاب والسنة، وبمناصرة أهل السنة والجماعة في الأصول، والمالكية في الفروع، فشُدت إليه الرحال لطلب العلم، والسماع إليه، والإجازة منه، وحمل مؤلفاته القيمة، لهذا كثر تلاميذه من طلاب العلم والمعرفة [12].

وممّا ذكره المترجمون أنّه كان له تلاميذ نهلوا من واسع علمه، ومنهم من أخذ عنه بمسقط رأسه المسيلة، وهذا ما نفهمه من كلام ابن بِشكوال –وهو يسرد سماعات

أحمد بن محمد بن عبيدة الأموي، المعروف بـ"ابن ميمون"– حيث قال: "... وبالمسيلة من أبي عبد الله محمّد بن أبي زيد، وأبي جعفر الداودي..."[13].

كما ذكرت كتب التراجم من تلاميذه أيضا:

1- أبو عمر، أحمد بن أبي عمر بن أبي زيد ت460 هـ[14].

2- أبو عمر، أحمد بن سعيد بن علي الأنصاري القناطري ت428هـ [15].

3- أبو بكر، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن سعيد القيسي ت429هـ.[16].

4- أبو العباس، أحمد بن أيوب بن أبي الربيع الألبيري ت432هـ [17].

الفرع الثالث: أهمّ مؤلفاته:.

خلّف أحمد بن نصر الداوديّ عديد المصنّفات، وهي ذات قيمة علمية كبيرة، فمنها ما كان في الفقه ومسائله، ومنها ما كان في أصول الفقه، وفي العقيدة، وفي الحديث وشروحه ... ويلاحظ على هذه الكتب كونها من فنون مختلفة، ممّا يدل على مكانة الإمام الداوديّ العلمية، ومن مؤلفاته:

- كتاب الإيضاح في الردّ على القدرية، وهو مفقود [18].

- كتاب النامي في شرح الموطأ [19]، وقد ذكر ابن فرحون أنّه ألّفه في طرابلس الغرب، قبل انتقاله إلى تلمسان، حيث قال: "...كان بطرابلس، وبها أصّل كتابه في شرح الموطأ" [20].

- كتاب النصيحة في شرح البخاري – وهو كتاب مفقود–[21].

- الواعي في الفقه – وهو كتاب مفقود–[22].

- كتاب الأموال – طبع بدار الكتب العلمية بتحقيق: رضا محمد سالم شحاده 1429هـ 2008م–.

- كتاب البيان –مفقود–[23].

- كتاب الأصول – مفقود–[24].

- كتاب الأسئلة والأجوبة في الفقه- لا يزال مخطوطا بجامع الزيتونة-[25].

الفرع الرابع: أقوال العلماء فيه.

احتفت أغلب نصوص العلماء والمترجمين بشخصية العلامة أحمد بن نصر الداوديّ، فأثنت على سعة علمه، وتنوّع اختصاصاته وموسوعيته، فذكرت مكنته في علوم اللغة، والفقه وأصوله، وعلمه بالجدل وفنون المناظرة، كما نوّهت بجودة تآليفه، وسبقه إلى شرح الموطأ، وصحيح البخاريّ.

وما عدا ما نقلَ القاضي عياض عن قول أهل القيروان فيه، بسبب خلافهم معه في حكم مساكنة الشيعة العبيدين، فإنّ باقي كتب التراجم تجمع على مكانة الداودي العلمية وألمعيته، ومن ذلك:

- وصفه القاضي عياض بسعة العلم، وإجادة التأليف، حيث قال: "أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي من أئمة المالكية بالمغرب، والمتسعين في العلم، المجيدين للتأليف... "[26].

- وأثنى ابن فرحون على فقهه وجودة تصنيفه، وإتقانه علوم اللغة، والحديث، فقال: وكان فقيها فاضلا متقنا، مؤلفا مجيدا، له حظّ من اللسان، والحديث والنظر... "[27].

- وهو ما أكّده محمد بن محمد مخلوف حيث قال: "... أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي الطرابلسي، الإمام الفاضل العالم المتفنِّن، الفقيه، له حظٌّ من اللسان والحديث والنظر، ... "[28].

- وأمّا الذهبيّ، فقد أثنى على فقه، وفصاحته، وإتقانه لعلم الجدل والمناظرة، فقال: "أحمد بن نصر، أبو جعفر الأزدي الداودي المالكي كان بأطرابلس المغرب

فأملى بها كتابه في شرح الموطأ، ثم نزل تلمسان، الفقيه، وكان ذا حظ من الفصاحة والجدل"[29].

- وأثنى عليه محمد بن الحسن الحجوي، فقال: "فقيهٌ متقنٌ فاضلٌ مشاركٌ في الحديث والنظر واللسان"[30].

الفرع الخامس: وفاته ودفنه.

بعد حياة حافلة بالعلم والتعليم، وتأليف الكتب، وتخريج التلاميذ، توفي إمامنا أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي بتلمسان في الجزائر سنة 402 هـ، قال ابن فرحون: "توفي بتلمسان سنة ثنتين وأربعمائة، وقبره عند باب العقبة"[31].

وأخطأ في تاريخ وفاته محمد بن محمد مخلوف حيث أرخها بسنة 440ه [32].

المطلب الثاني: التعريف بشرح "صحيح البخاري" للداودي.

اسم هذا الكتاب كما تذكر كتب التراجم: "النصيحة في شرح البخاريّ"، قال ابن فرحون: " ألّف كتابه النامي في شرح الموطأ، والواعي في الفقه، والنَّصيحة في شرح البخاريّ، والإيضاح في الردِّ على القدرية، وغير ذلك"[33].

وقد ألّفه الإمام الداودي بعد استقراره في تلمسان، التي قدم إليها من طرابلس، والتي ألّف بها شرحه على الموطأ، قال ابن فرحون: "كان بطرابلس، وبها أصّل كتابه في شرح الموطأ، ثم انتقل إلى تلمسان"[34].

ورغم إنّ هذا الكتاب مفقود، إلا أنَّ كتب شروح البخاريّ حفظت لنا كثيرا من نصوصه، ومن أشهرها: "فتح الباري"[35] لابن حجر العسقلاني، و"عمدة القاري"[36] لبدر الدين العيني، و"شرح صحيح البخاري"[37] لابن بطّال المالكيّ.

ويذهب كثير من المؤرخين إلى أنّ كتاب "النصيحة في شرح البخاريّ" هو ثاني شرح لصحيح البخاري، بعد شرح الخطابيّ له في كتابه "أعلام السنن" معتمدين على أسبقية الخطابيّ في الوفاة، حيث توفي سنة 388هـ، بينما توفي الداوديّ في سنة 402هـ.

كما أنّ حاجي خليفة قدّم كتاب الخطابي، لدى ذكره لشروح البخاريّ، ثم ثنّى بكتاب الداودي [38].

ويتقوّى عندي هذا الترتيب بنصّ ظفرت به في كتاب "فتح الباري" لابن حجر العسقلاني، قد يكون فيه الدليل القاطع على تقدم شرح الخطابيّ على شرح الداودي، حيث قال ابن حجر: "وجوَّز الخطابيُّ أن يكون معنى قوله: (أبلُّها ببلالها) في الآخرة، أي: أشفع لها يوم القيامة، وتعقّبهُ الداوديُّ بأنَّ سياق الحديث يؤذنُ بأنَّ المراد ما يصلهم به في الدنيا"[39].

فهذا النصّ يحكي فيه ابن حجر -وهو الذي اطلع على الكتابين جميعا- تعقّب الداودي للخطابيّ، وهو ما يفهم منه تأخّر تأليف الداودي لشرحه عن تأليف الخطابيّ.

ومع ذلك فإنّ الناظر في كتاب "أعلام السنن" للخطابي، يجده كتابا صغيرا، يغلب عليه شرح غريب الحديث، ويخلو من أغلب مقاصد الشرح الحديثيّ، فيكون إطلاق اسم الشرح عليه تجوزا؛ بينما المتأمّل للنصوص المنقولة عن الداودي في شروح البخاري يجدها متنوعة، وتلامس أغلب مقاصد الشرح الحديثيّ، ما يعني أنّ كتاب "النصيحة" للداودي يعدّ أوّل شرح لصحيح البخاريّ بالمعنى الاصطلاحي للشرح الحديثي.

المبحث الثاني : مظاهر خدمة الإمام الداودي للمذهب المالكي من خلال شرحه على البخاري

يعدّ الإمام الداودي من أبرز أعلام المذهب المالكي، ومن السّابقين إلى التأليف في فقه الحديث من خلال شرحيه "النامي"، و"النصيحة"، فقد شرح في الأول "الموطأ"، وفي الثاني "صحيح البخاري"، وأبان في ذلك عن رسوخ في العلم، وجمعه بين الصناعتين الحديثية والفقهية مكّنهُ من خدمة مذهبه المالكي، ومؤلفاتُه في الفقه، وشروح الحديث...وغيرها شاهدة على ذلك.

ولئن كان إسهامه في خدمة المذهب المالكي من خلال شرحه على الموطأ جليَّة؛ فإنَّ إبراز ذلك من خلال شرحه على البخاري يحتاج إلى تتبّع نصوصه – المنقولة عنه– واستقرائها وتحليلها، وهو ما سأحاول القيام به في هذه المطالب.

المطلب الأول: اعتذاره عن مخالفة الإمام مالك للحديث بعدم اطلاعه عليه.

تُظهر النصوص المنقولة عن الدّاودي، منافحته عن الإمام مالك عند مخالفته للحديث الصحيح، وذهابه إلى خلاف مقتضاه، فأحيانا يعتذر عن الإمام مالك بأنّ الحديث لم يبلغه، وإلا لأخذ به، وأحيانا يعتذر له بأنّ الحديث لم يصحّ عنده، وهذا العذر معتبر عند العلماء، وقد عدّه شيخ الإسلام ابن تيمية من الأعذار التي يُرفع بها الملام عن الأئمة –رحمهم الله–، حيث قال: "أن لا يكون الحديث قد بلغه، ومن لم يبلغه الحديث لم يُكلّف أن يكون عالما بموجبه، وإذا لم يكن قد بلغه –وقد قال في تلك القضية بموجب ظاهر آية، أو حديث آخر؛ أو بموجب قياس؛ أو موجب استصحاب– فقد يوافق ذلك الحديث تارة، ويخالفه أخرى.

وهذا السبب: هو الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف مخالفا لبعض الأحاديث.

فإنَّ الإحاطة بحديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لم تكن لأحد من الأمة. وقد كان النبي –صلى الله عليه وسلم –يحدث، أو يفتي، أو يقضي، أو يفعل الشيء، فيسمعه أو يراه من يكون حاضرا، ويبلّغه أولئك –أو بعضهم– لمن يبلغونه، فينتهي

علم ذلك إلى من شاء الله تعالى من العلماء، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. ثم في مجلس آخر: قد يحدث، أو يفتي، أو يقضي، أو يفعل شيئا، ويشهده بعض من كان غائبا عن ذلك المجلس، ويبلغونه لمن أمكنهم. فيكون عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء، وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء.

وإنما يتفاضل العلماء من الصحابة ومن بعدهم بكثرة العلم أو جودته.

وأما إحاطة واحد بجميع حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فهذا لا يمكن ادعاؤه قط "(40).

وبهذا السبب اعتذر الداودي عن الإمام مالك، عند ثبوت مخالفته للحديث، وهو ما توضحه النماذج التالية:

المثال الأول: ساق البخاريّ في كتاب الجنائز، باب الحنوط للميت، بسنده عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: "بينما رجل واقف مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بعرفة، إذ وقع من راحلته فأقصعته، أو قال فأقعصته، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: اغسلوه بماء وسدر، وكفّنوه في ثوبين، ولا تحنطوه، ولا تخمِّروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبيا "(41).

جاء في هذا الحديث النهي عن تحنيط الميت وتغطية رأسه إذا مات محرما، خلافا للمالكية وغيرهم ممّن يرى أنَّ الإحرام ينقطع بالموت، فيُصنع بالميت ما يصنع بالحيّ.

قال ابن القاسم: وسألت مالكا عن المسك والعنبر للميت؟ فقال: لا بأس بذلك... قال: وقال مالك: المحرم- يعني الميت- لا بأس أن يحنَّط إذا كان الذي يحنّطه غير محرم..."(42).

ولما كان هذا الرأي من مالك مخالفا للحديث، نجد الداوديَّ يعتذر عنه بعدم بلوغه الحديث، قال ابن حجر: "وقد اعتذر الداودي عن مالك، فقال: لم يبلغه هذا الحديث"(43).

المثال الثاني: ساق البخاريُّ في كتاب الصوم، "باب صوم يوم الجمعة، بسنده إلى جويرية بنت الحارث -رضي الله عنها-، أنَّ النبيَّ -صلى الله عليه وسلم- دخل عليها يوم الجمعة، وهي صائمة، فقال: أصُمت أمسِ؟ قالت: لا. قال: تريدين أن تصومي غدا؟ قالت: لا. قال: فافطري"(44).

اختلف العلماء في دلالة النهي الوارد في الحديث، فذهب الجمهور إلى أنَّ النهي فيه للتنزيه، وذهب مالك وأبو حنيفة إلى عدم كراهة صومه مفردا، قال ابن حجر: "قال مالك: لم أسمع أحدا ممّن يُقتدى به يَنهى عنه"(45)؛ ولذلك اعتذر عنه الداودي بقوله: "لعلَّ النهيَ ما بلغ مالكا" (46).

المطلب الثاني: اعتذاره عن مخالفة الإمام مالك للحديث بأنّه لم يصحّ عنده.

من الأسباب التي تجعل الأئمة يتركون العمل بمقتضى الحديث اعتقاد عدم صحّته، وهذا عذر يُدفع به الملام عن الأئمة الأعلام، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "السبب الثاني: أن يكون الحديث قد بلغه، لكنّه لم يثبت عنده.

إمّا لأنّ محدِّثه، أو محدِّث محدّثه، أو غيره من رجال الإسناد مجهول عنده، أو متّهم أو سيّئ الحفظ.

وإمّا لأنه لم يبلغه مسندا بل منقطعا؛ أو لم يضبط لفظ الحديث مع أنّ ذلك الحديث قد رواه الثقات لغيره بإسناد متصل، بأن يكون غيره يعلم مَن المجهول عنده الثقة، أو يكون قد رواه غير أولئك المجروحين عنده؛ أو قد اتصل من غير الجهة المنقطعة، وقد ضبط ألفاظ الحديث بعض المحدثين الحفاظ؛ أو لتلك الرواية من الشواهد والمتابعات ما يبين صحتها.

وهذا أيضا كثير جدا، وهو في التابعين وتابعيهم إلى الأئمة المشهورين من بعدهم أكثر من العصر الأول، أو كثير من القسم الأول.

فإنّ الأحاديث كانت قد انتشرت واشتهرت، لكن كانت تبلغ كثيرا من العلماء من طرق ضعيفة، وقد بلغت غيرهم من طرق صحيحة غير تلك الطرق، فتكون حجّة من هذا الوجه، مع أنها لم تبلغ من خالفها من الوجه الآخر.

ولهذا وُجد في كلام غير واحد من الأئمة تعليق القول بموجب الحديث على صحته، فيقول: (قولي في هذه المسألة كذا، وقد روي فيها حديثٌ بكذا؛ فإن كان صحيحا فهو قولي)"[47].

والداودي يعتذر عن مخالفة الإمام مالك للحديث، وتركه العمل به بعدة أعذار، ومنها: عدم ثبوت الحديث وعدم صحته عنده، وهو ما يوضحه المثال الآتي:

- ساق البخاري في كتاب الدِّيات، "باب إذا عضَّ رجلا فوقعت ثناياه" بسنده إلى صفوان بن يعلى، عن أبيه قال: "خرجْتُ في غزوة، فعضَّ رجل فانتزع ثنيته، فأبطلها النبيُّ -صلى الله عليه وسلم- [48].

ذهب الجمهور تأسيسا على ظاهر هذه القصّة إلى أنّه لا يلزم المعضوض قصاص ولا دية، لأنّه في حكم الصائل، كما احتجُّوا بالإجماع على أنَّ من شهرَ على آخر سلاحا ليقتله، فدفع عن نفسه، فقتل الشاهر أنه لا شيء عليه، فكذا لا يضمن سِنَّه بدفعه إيَّاه عنه.

قال ابن حجر: "وعن مالك روايتان أشهرهما يجب الضمان..." [49]، ولذا اعتذر الداودي عنه بأنَّ الحديث لم يبلغه، ولم يصحَّ عنده، لذا قال: "لم يروه مالك لأنه من رواية أهل العراق"[50]، وقال أبو عبد الملك: "كأنه لم يصحَّ الحديث عنده لأنّه أتى من قبل المشرق"[51].

المطلب الثالث- تنصيصه على دليل الإمام مالك في المسألة، وتوضيحه وجه استدلاله عليها.

من جهود الداوديّ في خدمة مذهبه المالكي، تنصيصه على دليل المالكية في المسألة المبحوثة في الباب، وبيانه لوجه الاستدلال عليها، فأسهم بذلك في توضيح بعض أدلة المذهب المالكي، وطرق استدلاله على المسائل، ولو في مسائل محدودة، تنبّه على ما وراءها، ومن أمثلة ذلك:

- أخرج البخاري في كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا" حديث أبي هريرة –رضي الله عنه–، عن النبيّ –صلى الله عليه وسلم– قال: "إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه"(52).

لقد اختلف العلماء في الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا، هل يجب عليه القضاء، أو لا يجب، وهي مسألة خلافية مشهورة، فذهب الجمهور إلى صحة صيامه وعدم وجوب القضاء عليه، ودليلهم هذا الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري من طريق أبي هريرة –رضي الله عنه–، بينما ذهب مالك إلى بطلان صوم من أكل أو شرب ناسيا في نهار رمضان، ووجوب القضاء عليه، وهذا هو المشهور من مذهب مالك؛ وهو مخالفة صريحة لمقتضى حديث أبي هريرة المذكور، وهذا ما دفع الداودي للاعتذار عنه، فقال: "لعلَّ مالكا لم يبلغه الحديث، أو أوَّله على رفع الإثم" (53).

فبين الداودي أنَّ مخالفة المذهب المالكي لظاهر هذا الحديث تحتمل أمرين:

أحدهما– أنَّ مالكا لم يبلغه هذا الحديث، فأفتى بخلافه.

وثانيهما– أنَّ الحديث بلغه، إلا أنَّه أوَّله برفع الإثم، ولهذا التأويل سبب فسّره الحبيب بن طاهر بقوله: "...لأنَّ الأصل عند الإمام مالك أنَّ خبر الواحد إذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به، وهذا الحديث يوافق القاعدة في رفع الإثم، فقبل في ذلك، ولا يوافقها في عدم بقاء العبادة بعد ذهاب ركنها فلا يعمل به"(54).

والاعتذار بكون الحديث مؤولا عذر معتبر في مخالفة ظاهر الحديث، وقد عدّه شيخ الإسلام ابن تيمية السبب التاسع من أسباب الاعتذار عن الأئمة لمخالفة الحديث، حيث قال: "لسبب التاسع:

اعتقاده أنَّ الحديث معارض بما يدلُّ على ضعفه، أو نسخه، أو تأويله إن كان قابلا للتأويل، بما يصلح أن يكون معارضا بالاتفاق مثل آية، أو حديث آخر، أو مثل إجماع.

وهذا نوعان: أحدهما: أن يعتقد أنَّ هذا المعارض راجح في الجملة، فيتعيَّن أحد الثلاثة من غير تعيين واحد منها. وتارة يعين أحدها، بأنّ يعتقد أنه منسوخ، أو أنه مؤول. ثم قد يغلط في النسخ فيعتقد المتأخر متقدما، وقد يغلط في التأويل بأن يحمل الحديث على ما لا يحتمله لفظه، أو هناك ما يدفعه، وإذا عارضه من حيث الجملة، فقد لا يكون ذلك المعارض دالا، وقد لا يكون الحديث المعارض في قوة الأول إسنادا أو متنا"(55).

المطلب الرابع: تأييده للإمام مالك في رأيه واستدلاله عليه.

من مسالك الداودي في اختياراته الفقهية واستدلالاته عليها، أنّه أحيانا رأي إمامه مالك ويقوّيه، وخصوصا إذا كان مستندا إلى عمل أهل المدينة الذي يحتج به مالك كثيرا، ويقول بمقتضاه وإن خالف ظاهر الحديث الصحيح، ومن أمثلة ذلك:

- أخرج البخاري في كتاب اللباس، باب من جعل فصَّ الخاتم في بطن كفه" عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما-، أنَّ النبيَّ -صلى الله عليه وسلم- اصطنع خاتما من ذهب...الحديث (56).

قال جويرية- هو ابن أسماء-: ولا أحسبه إلا قال: في يده اليمنى.

قال الداودي: "لم يجزم به جويرية، وتواطؤ الروايات على خلافه يدلُّ على أنه لم يحفظه، وعملُ الناس على لبس الخاتم في اليسار يدلُّ على أنّه المحفوظ"(57).

وهذا الاستدلال من الداودي تعقّبه ابن حجر، وعزاه إلى تأثره بالإمام مالك ومتابعته له، فقال: "... وأما دعوى الداودي أنَّ العمل على التختّم في اليسار، فكأنه توهَّمه من استحباب مالك للتختم، وهو يرجِّحُ عمل أهل المدينة، فظنَّ أنه عمل أهل المدينة، وفيه نظر..." (58).

خاتمة:

بعد عرض هذا البحث تظهر لنا مكانة الإمام أبي جعفر أحمد بن نصر الداوديّ المحدث والفقيه المالكيّ، كما تبيّنا سبقه إلى التأليف في فقه الحديث، حيث كان أوَّل من شرح البخاري – بمعنى الشرح الكامل المستوعب-، كما كان سبَّاقا إلى شرح الموطأ، ولا يزال كثير من تفاصيل حياته يكتنفه الغموض.

كما تبين لي من خلال استقراء وتحليل نصوصه في شروح البخاري كثير من معالم شخصيته العلمية القوية في فقه الحديث والتصنيف فيه، وهي محتاجة إلى مزيد الكشف والبيان.

وقد حاولَت هذه الدراسة التركيز على جهوده في خدمة المذهب المالكيّ وإظهار أدلته من خلال شرحه "النصيحة"، وقد أفضت إلى أنّ الداودي رغم كونه مالكيا إلا أنّه موضوعي في أحكامه، فهو يدور مع الحديث حيث دار، ولا يتعصب لمذهبه المالكي، بل يعتذر عن الإمام مالك عند مخالفته لمقتضى الحديث.

وفي الأخير، أرى أهميّة الاستمرار في هذه البحوث التي تعرّف بأعلامنا الجزائريين، ومناهجهم في التعامل مع السنة النبوية، وقواعد فهمها، والاستفادة منها في إيجاد الحلول لمشكلاتنا المعاصرة.

قائمة المصادر والمراجع:

1- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الطبعة الخامسة عشر، 2002م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

2- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الطبعة الأولى، 2003 م، دار الغرب الإسلامي.

3- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: ابن تاويت الطنجي وآخرون، الطبعة الأولى، 1965م، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.

4- التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبّار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي، تحقيق: عبد السلام الهراس، د ط، 1415هـ/ 1995م، دار الفكر للطباعة، لبنان.

5- الجامع الصحيح، محمّد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الأولى، 1422ه، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان.

6- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

7- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف، تعليق: عبد المجيد خيالي، الطبعة الأولى، 1424 هـ/ 2003 م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

8- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، الطبعة: الأولى، 1424ه/. 2003م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

9- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، عناية: السيد عزت العطار الحسيني، الطبعة الثانية، 1374ه/ 1955م، مكتبة الخانجي.

10- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعيّ، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، د ط، 1379ه، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

11- الفقه المالكي وأدلته، الحبيب بن طاهر، ط:05، 1428ه/2007م، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

12- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن بن العربيّ بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي، الطبعة: الأولى، 1416هـ/ 1995م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

13- الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، الطبعة الثانية، 1417هـ / 1997م، دار المعرفة بيروت، لبنان.

14- كتاب الأموال، أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي المالكي، تحقيق: رضا محمد سالم شحاده، الطبعة الأولى، 2008م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

15- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، د ط، 1941م، مكتبة المثنى.

16- المدونة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، الطبعة: الأولى، 1415هـ/ 1994م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الحواشي والإحالات:

(1) – له ترجمة في: خير الدين الزركلي، الأعلام، ط15، ماي 2002م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1/ 264، وابن فرحون المالكي، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ت محمد الأحمدي أبو النور، د ط ت، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1/ 165 -166، محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، د ط، 1349هـ، المطبعة السلفية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 110- 111، وشمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت عمر عبد السلام تدمري، ط2، 1410هـ-1990م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 28/ 56- 57، والقاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ت محمد بن تاويت الطنجي، ط2، 1403هـ-1983م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 7/ 102- 104.

(2) – أبو بكر محمد ابن خير الإشبيلي، فهرسة ابن خير، ط1، 1419هـ-1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص76.

(3) – ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك 7/ 102- 104.

(4) – شجرة النور الزكية ص111.

(5) – الديباج المذهب 1/ 166.

(6) – ترتيب المدارك وتقريب المسالك، 1/ 497.

(7) – أحصى له محقّق كتاب "الأموال" في مقدمة التحقيق تسعة عشر شيخا. انظر: كتاب الأموال، مقدمة التحقيق، ص40.

(8) – المصدر نفسه، 1/ 497.

(9) – شجرة النور الزكية، ص83.

(10) – المصدر نفسه، ص83.

(11) – أبو عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي، التكملة لكتاب الصلة، ت عبد السلام الهراس، دط، 1415هـ-1995م، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1/115.

(12) – انظر: كتاب الأموال، مقدمة المحقق، ص37.

(13) – أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، الصلة، ت إبراهيم الأبياري، ط1، 1410هـ-1989م، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، 52/1.

(14) - شجرة النور الزكية ص116.

(15) – انظر: ابن بشكوال، الصلة، 81/1.

(16) - المصدر نفسه 1/ 15

(17) - الصلة 1/ 16، وللاستزادة ينظر: مقدمة تحقيق كتاب "الأموال" للداودي، ت رضا محمد سالم شحاده، ط1، 1429هـ-2008م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 37-41، فقد أحصى له المحقق: 19 تلميذا.

(18) – ترتيب المدارك، 102/7.

(19) - الديباج المذهب ص166، وشجرة النور الزكية ص111.

(20) - الديباج المذهب 1/ 165- 166.

(21) - الديباج المذهب ص166، وشجرة النور الزكية ص111.

(22) - الديباج المذهب ص166، وشجرة النور الزكية ص111.

(23) - ترتيب المدارك 1/ 497.

(24) - المصدر نفسه.

(25) - مقدمة تحقيق كتاب الأموال ص34.

([26]) - ترتيب المدارك 1/ 497.

([27]) - الديباج المذهب 1/ 165- 166.

([28]) - شجرة النور الزكية ص110.

([29]) - تاريخ الذهبي 28/56-57.

([30]) – الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ط:01، 1416ه/ 1995م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2/ 147.

([31]) - الديباج المذهب 1/ 166.

(32) – شجرة النور الزكية، ص164.

(33) – الديباج المذهّب، 166/1.

(34) – المصدر نفسه، 166/1.

(35) – حوالي 479 نصا.

(36) – حوالي 636 نصا.

(37) – حوالي 25 نصا.

(38) – انظر: مصطفى بن عبد الله الشهير بـ"حاجي خليفة"، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، عناية: محمد شرف الدين يالتقايا، د ط ت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1/ 545.

(39) – الفتح، 423/10.

(40) – رفع الملام عن الأئمة الأعلام، دط، 1403ه/1983م، طبع ونشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1/09-10.

(41) – أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الحنوط للميت، رقم 1266، 76/2.

(42) – المدونة، مالك بن أنس، ط:01، 1415ه/1994م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 262/1.

(43) – فتح الباري، 137/3.

(44) – أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب صوم يوم الجمعة، رقم 1986، 42/3.

(45) – فتح الباري، 234/4.

(46) – المصدر نفسه.

(47) – رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ص18-19.

(48) – أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدِّيات، باب إذا عضَّ رجلا فوقعت ثناياه، رقم 6893، 8/9.

(49) – فتح الباري، 222/12.

(50) – المصدر نفسه، 223/12.

(51) – المصدر نفسه، 223/12

(52) – أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا، رقم 1933، 31/3.

(53) – فتح الباري، 155/4.

(54) – الفقه المالكي وأدلته، 119/2.

(55) – رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ص31.

(56) – أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب من جعل فصَّ الخاتم في بطن كفه، رقم 5876، 157/7

(57) – فتح الباري، 326/10.

(58) – المصدر نفسه، 327/10.

Effort of Ahmad bin Nasr al-Daoudi in the service of the Maliki school through his explanation on Ṣaḥīḥ al-Bukhārī

Dr. Zatoun kherif

Department of Oussol Eddin

Institute of Islamic Sciences - El-Oued University

abouziad.dz@gmail.com

Abstract:

This article examines the efforts of Imam Ahmad bin Nasr al-Daoudi al-Masili al-Jazaery (d.402 AH) in the service of the Maliki school through his explanation on Ṣaḥīḥ al-Bukhārī "Advice on Explaining Al-Bukhari". Although this book does not exist, its texts are scattered in books of commentaries on the hadith, an image emerges. Complementary to his methodology in the commentary, in which Al-Daoudi combined hadith and fiqh, which indicates his great scholarly position in the various sciences of Sharia.

And because the Imam belongs to the Maliki school, in the remainder of his lost book an effort appeared in the service this school , which is what this research has monitored.

Key words:

effort; Ahmad bin Nasr al-Daoudi; service; school of the Malikis ; Ṣaḥīḥ al-Bukhārī.